إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل

"دراسة تطبيقية"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name	اسم الطالب: **سليم البوجي**
Signature	التوقيع: **سليم**
Date:	التاريخ: 18-8-2015

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل

"دراسة تطبيقية"

إعداد الطالب

سليم ممدوح سليم البوجي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

حمدي شحدة محمود زعرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2015م – 1436هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/

Ref 2015/07/29م

التاريخ ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **سليم ممدوح سليم البوجي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل (دراسة تطبيقية)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 13 شوال 1436هـ، الموافق 2015/07/29م الساعة العاشرة صباحًا، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. حمدي شحدة زعرب	مشرفاً و رئيساً	.....
د. ماهر موسى درغام	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد ساير الأعرج	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الزمر: 9]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل (الإفصاح الإلكتروني) الصادر عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والذي يلزم الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بعمل مواقع الكترونية خاصة بها وان تشتمل تلك المواقع الالكترونية لكل شركة على المعلومات والبيانات التي حددتها هيئة سوق رأس المال.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على الإفصاح الإلكتروني واستخدام الإنترنت في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية وغير المالية.

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، وتم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والأبحاث والمواقع الإلكترونية ذات الصلة، وتم عمل قائمة لفحص الإفصاح تشتمل على العناصر التي طلبت هيئة سوق رأس المال من الشركات الإفصاح عنها، حيث قام الباحث بالاطلاع على المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة بالبورصة الفلسطينية واستخدم قائمة لفحص الإفصاح، ثم قام الباحث بتحليل النتائج التي توصل إليها وكانت أهم النتائج عدم التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل، حيث لا يتوفر لدى جميع الشركات المدرجة بالبورصة مواقع إلكترونية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين ووجد الباحث انه لا يتم الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤولياتها وصلاحياتها كما وجد الباحث ان الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية لا تفصح عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، كذلك كان من النتائج أن الشركات المساهمة الفلسطينية لا تفصح في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، الا ان الباحث لاحظ انه فروق في مستوى التزام القطاعات العامل ببورصة فلسطين لصالح قطاع البنوك والخدمات المالية بنظام الإفصاح المعدل .

في ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة التشديد من قبل القائمين على البورصة فيما يتعلق بضرورة وجود موقع الكتروني لكل شركة مدرجة بالبورصة، كما أوصى الباحث بتكرار هذه الدراسة بعد خمس سنوات نظراً لحداثة نظام الإفصاح المعدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims to find out the extent of the commitment of the Palestinian stock exchange listed corporations to disclose the amended system (electronic disclosure) issued by the head of the Palestinian Capital Market Authority.

The importance of this study highlights the electronic disclosure, using the Internet in the disclosure of accounting information and financial and non-financial information.

We as researchers used the descriptive method in the study of theoretical aspects of data.

The data that was related to the study was collected through reviewing books, researches , and the use of relevant websites

a list was made to examine the disclosure that consists of the elements that the Capital Market Authority asked the corporations to disclose their information upon then the researcher analyzed the results that he concluded then in turned out that the Palestinian stock exchange listed corporations are not committed in the Disclosure amended system.

Whereas The listed corporations of the Palestinian stock exchange are lacking electronic websites that includes the variety of information & data that are with interest to the investors and The disclosure doesn't include the names of the subcommittee from the board of directors and the names and the members of every committee and their responsibilities and authorities and he found that The Palestinian corporations doesn't specify on their websites the bonuses and benefits and the salaries that the President and members of the Board of Directors and executive management take and also from the results it was found that The Palestinian corporations doesn't specify on their websites the company's policies regarding social responsibility although the researcher has noticed differences in the level of the commitment of the sector of the corporation (The service sector, banking and financial services sector, the insurance sector, the manufacturing sector, investment sector) in the Disclosure amended system.

In the light of the results the researcher recommended The people in charge of the stock market to be strict regarding the existence of a website for the companies included due to its importance also he recommended to repeat the study after 5 years due the modernity of the Disclosure amended system.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهداء

أهدي هذا البحث:

- إلى من أحمل اسمه بكل فخر... أبي العزيز
- إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف وعانيتُ الصعاب... أمي الغالية
- إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، إلى من آثروني على أنفسهم... إخواني وأخواتي
- إلى كل من في الوجود... زوجتي وأبنائي

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد

الباحث

سليم البوجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـكـر وتـقـديـر

بعد حمد اللّه وشكره على أن مَنَّ عليَّ بإنهاء هذه الرسالة، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل

الأستاذ الدكتور/ حمدي شحدة زعرب

الذي أشرف على هذه الرسالة، والشكر موصول إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية التجارة، وأخص بالذكر قسم المحاسبة والتمويل، كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة الدكتور ماهر درغام والدكتور محمد الاعرج لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة .

مع خالص الشكر والتقدير

الباحث

سليم البوجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير	ب
آية قرآنية	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	ه
إهداء	و
شكر وتقدير	ز
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	ي
قائمة الملاحق	ي
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	**1**
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
متغيرات الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني **الإطار النظرى**	**11**
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي	12
مقدمة	12
نشأة الإفصاح المحاسبي	12
الإفصاح عن المعلومات	13
مبررات الافصاح المحاسبي	14
مكان الإفصاح المحاسبي	14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
القوائم المالية والتقارير المالية	14
مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم للمعلومات	15
الخصائص النوعية للقوائم المالية	16
عناصر القوائم المالية الختامية	16
المبحث الثاني: الإفصاح الإلكتروني	**22**
مقدمة	22
مميزات الإفصاح الإلكتروني	23
عيوب الإفصاح الإلكتروني	23
مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني	24
لغة (XBRL) لغة تقارير الأعمال الموسعة	25
بورصة فلسطين	29
الإفصاح في البورصة الفلسطينية	29
الإفصاح الإلكتروني في فلسطين	30
الفصل الثالث **الطريقة والإجراءات**	**31**
مقدمة	32
منهجية الدراسة	32
طرق جمع البيانات	32
مجتمع وعينة الدراسة	33
المعالجات الإحصائية	33
الفصل الرابع **اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج**	**34**
مقدمة	35
اختبار فرضيات الدراسة	35
النتائج	48
التوصيات	49
قائمة المراجع	50
الملاحق	54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	الصفحة
-1	توزيع عينة الدراسة حسب قطاعات الشركات	33
-2	تحليل فقرات المحور الأول (الموقع الإلكتروني للشركة)	37
-3	تحليل الفقرة المتعلقة بـــ (الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها)	39
-4	تحليل فقرات المحور الثاني (مجلس الإدارة)	41
-5	تحليل فقرات المحور الثالث (المسؤولية الاجتماعية)	44
-6	تحليل فقرات جميع فقرات قائمة فحص الإفصاح (التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل)	46
-7	نتائج اختبار كروسكال والاس لاختبار الفروق بين استجابات المبحوثين حول التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع الذي تنتمي له الشركة	47

قائمة الملاحق

م	عنوان الملحق	الصفحة
-1	عدد الشركات المتداول أسهمها (49) شركة منهم شركتان موقوفتان عن التداول	55
-2	الشركات حسب القطاعات	57
-3	أسئلة قائمة فحص الإفصاح	59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

خلال العقود الأخيرة الماضية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الانترنت وبسبب التطورات التكنولوجية والتطورات في البيانات الإلكترونية، فإنه قد زادت الشفافية، وذلك من خلال تسهيل الوصول وتحليل التقارير المالية والإفصاحات المختلفة خاصة للشركات العاملة بالبورصات العالمية.

التطورات التكنولوجية ساهمت وبشكل ملحوظ في تقليل الوقت والتكلفة لتعبئة نماذج الإفصاح لهيئة سوق المال الأمريكية، ومن الملاحظ أن البورصة الامريكية ومنذ العام 1993 قد بدأت تطلب من الشركات تعبئة نموذج إفصاح إلكتروني والمسمى: نظام الاستعادة والتحليل للبيانات الإلكترونية. ومنذ ذلك الحين فإن انتشار الإنترنت قلل الوقت والتكلفة للوصول للبيانات التي قامت الشركات بتعبئتها في نماذج الإفصاح. (SEC, 2009, p.5).

التكنولوجيا أثرت بشكل لا رجعة فيه ليس فقط في التقارير المالية للشركات، ولكن أيضاً في الحدود التقليدية لهذه التقارير. التقارير الورقية أصبح يتم تكملتها أو استبدالها بتقارير إلكترونية، وذلك باستخدام الإنترنت. وبينما نحن واضعي المعايير المحاسبية وحتى يومنا هذا نركز على القوائم المالية التقليدية والإفصاح المرفقة بها، فإن المستثمرين والمقرضين اتجهوا إلى ما هو أبعد من ذلك. (IASC, 1999, p.vi).

ومع تحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب انتشار وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت ظهرت التجارة الإلكترونية، وأصبحت كل دولة وكل شركة مساهمة عامة تهتم بجذب الاستثمارات إليها، ومن هنا كان الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني كوسيلة لجذب الاستثمار سواء كان محليا أو دولياً، ومن هنا اهتمت أسواق المال بوضع التنظيمات والقوانين التي تلزم الشركات المدرجة لديها بأن تفصح عن بياناتها المالية وغير المالية على موقعها الإلكتروني؛ مما يزيد من درجة الشفافية والإفصاح "ولم يقتصر الإفصاح الملائم على الجانب المحاسبي فقط، وإنما تعداه ليشمل معلومات ذات طبيعة مؤسساتية. (عبدالكريم، 2007، ص3)

مشكلة الدراسة:

تعتبر عملية الإفصاح مطلب أساسي من المتطلبات التي نظمتها بورصة فلسطين، كما اهتمت كافة الأسواق العالمية بوجود نظام إفصاح للشركات العاملة فيها، ومع تعدد أصحاب المصالح (كالمقرضين) وظهور المسؤولية المجتمعية للشركات زاد الاهتمام العالمي بأهمية إفصاح الشركات وطريقة الإفصاح، وإحدى أهم طرق الإفصاح كانت الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 2012 صدر نظام الإفصاح المعدل عن هيئة سوق رأس المال والذي يلزم الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بإنشاء موقع الكتروني لكل شركة تفصح فيه عن معلومات وبيانات مختلفة ومحددة إلا انه ومن خلال تتبعنا للمواقع الالكترونية للعديد من الشركات لاحظنا عدم وجود مواقع الكترونية لها أو أن مواقعها غير مفعله أو أنها لا تفي بمتطلبات الإفصاح الالكتروني حسب شروط البورصة، ومن هنا كانت مشكلة الدراسة الرئيسية:

ما مدى التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما مدى توفر مواقع إلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين؟
2- ما مدى إفصاح الشركات المساهمة الفلسطينية عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؟
3- ما مدى إفصاح الشركات المساهمة الفلسطينية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؟
4- ما مدى الإفصاح ضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤولياتها وصلاحياتها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات المساهمة الفلسطينية. ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى وجود مواقع إلكترونية للشركات المساهمة في فلسطين تفصح فيها عن المعلومات التي تهم المستثمرين.
2- تحديد مدى إفصاح الشركات المساهمة داخل مواقعها الإلكترونية عن المكافآت والمنافع والرواتب لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة تلك الشركات.
3- تحديد مدى إفصاح الشركات المساهمة داخل مواقعها الإلكترونية عن سياساتها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية.
4- التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة بالإفصاح من خلال مواقعها الإلكترونية عن أسماء وأعضاء مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها ومسؤولياتها وصلاحياتها.
5- استكشاف مدى التزام قطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تأتي في ظل تعاظم استخدام الإنترنت من قبل الشركات بهدف توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، كما تأتي هذه الدراسة بعد صدور نظام الإفصاح المعدل (الصادر عن هيئة سوق رأس المال الفلسطيني) والعمل به اعتبارا من يناير (2013)، والذي يطلب من الشركات أن يكون لها موقع إلكتروني تعرض فيه معلومات مالية وغير مالية، مثل: الإفصاح عن بيانات تهم المستثمرين، والإفصاح عن رواتب ومنافع أعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن سياسات الشركة تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، والإفصاح عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضاء تلك اللجان. كل ذلك بهدف توفير الإفصاح والشفافية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: "تلتزم الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)" وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يتوفر لدى الشركات المساهمة الفلسطينية مواقع إلكترونية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الثانية: يتم الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة **من** هذه اللجان، ومسؤولياتها وصلاحياتها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الثالثة: تفصح الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرابعة: تفصح الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع الذي تنتمي له الشركة (قطاع الخدمات، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل هو وجود موقع إلكتروني للشركة تفصح فيه عمّا يلي:

1- المعلومات الضرورية للمستثمرين.
2- أسماء أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء اللجان، ومسؤوليات وصلاحيات تلك اللجان.
3- رواتب ومنافع ومكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
4- السياسات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

المتغير التابع سيكون الإفصاح المعدل.

منهجية الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام قائمة فحص الإفصاح والتي ستشتمل على العناصر المطلوب الإفصاح عنها مثل: الأنشطة الاجتماعية للشركة، ووجود موقع إلكتروني للشركة ...الخ، وذلك بحسب البيانات المطلوب الإفصاح عنها والمفروضة من قبل هيئة سوق رأس المال في فلسطين.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (والي، علي، 2013) بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الافصاح المحاسبي الالكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لدى المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الافصاح المحاسبي الالكتروني يشمل البيانات المالية والبيانات الغير مالية، كما أن الإفصاح الالكتروني يؤدي إلى تقليل المخاطر النظامية وغير النظامية للمستثمرين، كما يقلل المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد للمستثمرين في بيئة الأعمال المصرية.

2- دراسة (المطيري، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تميز الشركات التي لها مواقع الكترونية وتلك التي ليس لها مواقع الكترونية في الكويت لذا فقد قام الباحث باختبار العديد من العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤثرة على مستوى الإفصاح للشركات التي لديها مواقع الكترونية ومن خلال عمل قائمة فحص الإفصاح والتي كانت تشتمل على 16 بند للمعلومات الواجب توافرها عبر الانترنت توصلت الدراسة أن حجم وسيولة الشركة له تأثير إيجابي في مستوى الإفصاح، إلا أن ربحية وعمر الشركة والقطاع التي تنتمي لها الشركة ليس لها تأثير في مستوى الإفصاح.

وأوصت الدراسة الشركات المساهمة العامة الكويتية بزيادة الاهتمام بإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها، وزيادة مستوى الإفصاح على هذه المواقع، كما أوصت الدراسة الجهات الرقابية بجعل الإفصاح الإلكتروني إلزامياً.

3- دراسة (عبدالرحمن، 2009) بعنوان: "مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة في الشركات المتداولة في سوق المال السعودي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية وقد تم استخدام عينة مكونة من 43 شركة من الشركات المدرجة في سوق المال السعودي وتم قياس مستوى الإفصاح وذلك باستخدام قائمة فحص الشفافية والإفصاح التي قدمتها مؤسسة ستاندارد أند بور.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى الافصاح والشفافية متقاربة بين القطاعات المختلفة وكانت أكثر القطاعات شفافية هو القطاع الصناعي يليه قطاع الاتصالات.

أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المساهمة العامة السعودية لمبادئ الحوكمة وخاصة الإفصاح الإلزامي، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الشركات لدورها الاجتماعي وتضمين ذلك في التقارير المنشورة.

4- دراسة (محمود و مهدي، 2009) بعنوان: "دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية".

اهتمت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على الإفصاح الإلكتروني في ظل تنامي هذا النوع من الإفصاح على المستوى العالمي كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هذا النوع من الإفصاح على مهنة التدقيق والمحاسبة وأثر هذا النوع من الإفصاح على مهنة مراجعي الحسابات. لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بعمل استبانه وتم توزيعها على مكاتب مراجعي الحسابات في العراق.

توصلت الدراسة إلي أن مراجعي الحسابات لديهم إدراك لدورهم تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

أوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئات العراقية بتنظيم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وبضرورة إصدار معايير تنظم مسؤولية مدققي الحسابات عن الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دراسة (المليجي، 2002) بعنوان: "تقييم جودة التقرير المالي الالكتروني دراسة اختباريه على القطاع المصرفي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع التقارير المالية التي تعرضها البنوك العاملة في مصر على شبكة الانترنت، والتعرف على البنوك التي يتوافر في تقريرها المالي الالكتروني خصائص الجودة المتعارف عليها.

وتوصلت الدراسة إلى أن التقرير المالي الالكتروني لجميع البنوك العاملة في مصر لا تتضمن معايير الجودة الواجب توافرها في التقرير المالي الالكتروني، كما تبين أن هناك فروق واختلافات كبيرة بين أنواع التقارير التي تعرضها البنوك العاملة في مصر على شبكة الانترنت.

وأوصت الدراسة بعمل أبحاث مستقبلية لفحص جودة التقرير الالكتروني على قطاعات مصرية أخرى، كما أوصت الدراسة بفحص جودة التقرير المالي الالكتروني بأساليب أخرى تتضمن قوائم الاستبيان والقيام بمقابلات شخصية للتعرف على آراء مستخدمي التقرير المالي الالكتروني نحو جودة ذلك التقرير، وأخيراً أوصت الدراسة بعمل دراسات تقوم بمقارنة جودة التقرير المالي الالكتروني للوحدات المحاسبية المصرية بوحدات محاسبية في دول أخرى للتعرف على أوجه القصور في التقرير المالي الالكتروني المصري.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Sharma, 2013) بعنوان: "Web-based Disclosures and Their Determinants" "الإفصاح عبر الإنترنت ومحدداته".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح الإلكتروني في البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيبال. وقد تم عمل قائمة فحص للإفصاح الإلكتروني مؤلفة من خمسين عنصر والهدف من هذه القائمة تحديد مستوى الإفصاح. وقد وجدت الدراسة أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يمثل 49.58% من قائمة فحص الإفصاح كما توصلت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في البنوك واستقلالية الإدارة وحجم البنك من المحددات التي لها تأثير على مستوى الإفصاح الإلكتروني.

أوصت الدراسة بأن يتم عمل دراسات مستقبلية تتناول فحص الإفصاح في القوائم المالية السنوية المنشورة عبر الإنترنت، وأن تشمل تلك الدراسة كافة القطاعات في البورصة وزيادة حجم عينة الدراسة، وأيضاً أن يتم عمل دراسات مستقبلية تظهر أثر الحوكمة على الإفصاح الإلكتروني. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية بتنظيم الإفصاح الإلكتروني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة (kumara, Jain, 2012) بعنوان: " corporate financial reporting on internet a study of BSE sensex companies" إفصاح الشركات المساهمة عبر الإنترنت – دراسة على الشركات المدرجة في البورصة الهندية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعلومات المالية المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في البورصة الهندية. وقد تم استخدام عينة مكونه من 30شركة عامله بالبورصة الهندية.

أظهرت الدراسة أن الشركات تستخدم الإنترنت لإيصال معلومات مالية وغير مالية؛ وهذا بسبب انخفاض التكلفة وأن جميع الشركات في عينة الدراسة تستخدم الإنترنت، إلا أن الدراسة أكدت على أهمية أن يتم الإفصاح في التوقيت الملائم.

أوصت الدراسة أن يتم عرض المعلومات أولاً بأول، وأن يكون ذلك في التوقيت المناسب لأن بيئة الأعمال متغيرة.

3- دراسة (tarbelsi, 2009) بعنوان: " the economic consequences of internet reporting" "الآثار الاقتصادية للإفصاح عبر الإنترنت".

هدفت الدراسة بمعرفة الآثار الاقتصادية للإفصاح عبر الانترنت على الشركات الكندية حيث تم استخدام قائمة لفحص الإفصاح عبر المواقع الإلكترونية لعدد 57 شركة كندية مكونة من سبع عناصر وهي معلومات عن خلفية الشركة وملخص تاريخي لنتائج أعمال الشركة وإحصائيات غير مالية ومعلومات متوقعة ومعلومات عن الأصول غير الملموسة ومعلومات عن البيئة الاجتماعية حيث تم فحص وجود هذه المعلومات وعلاقتها بعوائد وأرباح الأسهم المتوقعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين إفصاح الشركات في مواقعها الالكترونية ، وبين العوائد الحالية والمتوقعة للأسهم.

وأوصت الدراسة على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية وغير مالية عبر الإنترنت.

4- دراسة (khan, 2007) بعنوان: " internet financial reporting: disclosure about companies on websites" "إفصاح الشركات عن قوائمها المالية عبر المواقع الإلكترونية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى افصاح الشركات عبر الانترنت في بورصة لندن وبورصة نيويورك وشركات فندقية وشركات متنوعة والمقارنة بينهم. تم عمل عينة من 177 شركة وتم تنظيم إستبانة تم إرسالها لهذه الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن 31% من الشركات ليس لديها مواقع الكترونية أما الشركات الفندقية فكان وجود تقارير مالية في مواقعها الإلكترونية هو الأقل ، وهذا على عكس الشركات المتنوعة. أما الشركات المدرجة في بورصة لندن فكان لديها تقارير مالية أكثر من تلك المدرجة في بورصة نيويورك، (20%) من الشركات لم ترفق تقرير المدقق الخارجي مع التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

وأوصت الدراسة إلى بأن يتم نشر التقارير المالية عبر الإنترنت في نفس توقيت الإصدار الورقي لتلك التقارير، وأن تتميز التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت بنفس خصائص المعلومات الصادرة عن (IASB)، كما أوصت الدراسة بأن يكون مدقق الحسابات مسؤول عن التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

5- دراسة (Aerts, Cormier, Gordon & Magnan, 2006) بعنوان: "Performance Disclosure on the Web" "أداء الإفصاح عبر الصفحات الإلكترونية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط الإفصاح الإلكتروني للشركات متعددة الجنسيات بالمدراء التنفيذيين لهذه الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن وجهات نظر المدراء التنفيذيين للشركات حول أصحاب المصالح تؤثر على الإفصاح الإلكتروني لهذه الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود إستراتيجية توفير منتجات مختلفة لزبائن الشركة وحجم الشركة وربح الشركة ودرجة الرفع المالي للشركة، كلها عناصر تؤثر في مستوى إفصاح الشركة.

وأوصت الدراسة بإعادة هذه الدراسة باستخدام حجم عينة أكبر وأسلوب آخر لإجراء مثل هذه الدراسة؛ مما سيوفر نتائج أفضل. كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء تحليل لمحتوى مواقع الشركات على الإنترنت وتحديد ما تطلبه الأطراف المعنية من معلومات وبيانات.

6- دراسة (Smith & Pierce, 2004) بعنوان: an investigation of the integrity of the internet financial reporting " "فحص نزاهة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت".

اهتمت هذه الدراسة بفحص مسؤولية المدققين الخارجيين عن التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت من وجهة نظر معدي تلك التقارير في أوروبا. تم استخدام عينة مكونة من مائه شركة أوروبية كبيرة حيث تم توزيع إستبانات لتحديد ما إذا كانت إجراءات الحوكمة الخاصة بنشر التقارير المالية عبر الإنترنت تستخدم أم لا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات الحوكمة الخاصة بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت هي غير كافية؛ والسبب في ذلك هو عدم وجود اهتمام من قبل المدراء بهذا الموضوع.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير من قبل الهيئات الدولية لتحدد مسؤولية المدققين الخارجيين عن التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة عن مسؤولية مدققي الحسابات عن التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت من وجهة نظر المدققين.

أهم ما يميز هذه الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي يتم إجراءها على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تناولت الإفصاح عبر الإنترنت (الإفصاح الإلكتروني). ولذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإضافة موضوع جديد إلى البحث العلمي الفلسطيني، كما تأتي هذه الدراسة بعد صدور نظام الإفصاح المعدل في (2012/12/12) والعمل به اعتباراً من (2013/01) مما يلقي الضوء على متطلبات هذا النظام الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: الإفصاح الإلكتروني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
الإفصاح المحاسبي

مقدمة:

المحاسبة علم ومهنة اجتماعية تسعى لمساعدة أطراف عديدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال القوائم المالية التي تعتبر الناتج النهائي للعمل المحاسبي. ونظراً لتنوع الأسواق المالية وتنوع أشكال الاستثمار وتعدد الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة فقد صاحب ذلك تطور علم المحاسبة. وكان للإفصاح نصيب من ذلك التطور، حيث تقضي المعايير المحاسبية بأن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية.

يعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية وتطبيقاتها، حيث تقضي المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية. فنظرية المحاسبة تعتمد على مجموعة من الفروض والسياسات المحاسبية، فالفروض المحاسبية، يفترض قبولها قبولاً عاماً لدى مستخدمي القوائم المالية، بينما يختلف الوضع بالنسبة للسياسات المحاسبية، حيث توجد عدة سياسات محاسبية للموضوع المحاسبي الواحد، ولذلك يحق لإدارة الوحدة الاقتصادية اختيار السياسة المحاسبية التي تلائم ظروفها وطبيعة نشاطها، بشرط أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها. لذلك فالإفصاح المحاسبي عن السياسات المحاسبية يعد أداة الوصل بين الفروض والسياسات (أبو طالب، 2004، ص60).

نشأة الإفصاح المحاسبي:

مع حدوث أزمة انهيار سوق المال الأمريكي عام (1929) تم وضع قوانين لحماية المستثمرين، فكان قانون عام (1933) والذي يلزم الشركات بإمداد المستثمرين بكافة المعلومات المالية وغير المالية، كما صدر في عام (1934) قانون يلزم الشركات المسجلة في البورصة الأمريكية بعرض قوائمها المالية – أي الإفصاح – مما وضع مهنة المحاسبة أمام تحديات جديدة (http://highered.mheducation.com, 2014).

اتفقت الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في حقل المحاسبة والمراجعة في عشر دول صناعية متقدمة في (29 يونيو عام 1973) في كل من (أستراليا – كندا – فرنسا – ألمانيا – اليابان – المكسيك – نيوزيلندا – المملكة المتحدة – إيرلندا – الولايات المتحدة) على تأسيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standard Committee) (IASC) لتقوم بوضع ونشر المعايير المحاسبية الدولية. ومنذ عام (1983) وحتى يناير (1999) انضمت إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في اتحاد المحاسبين الدولي. ليصبح عدد أعضاؤها (142) عضو من (102) دولة، يمثلون أكثر من مليوني محاسب ومراجع قانوني (أبو طالب، 2004، ص189).

كان أول معيار يصدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية هو (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) وذلك في العام (1974) ثم كان هناك المعيار المحاسبي الدولي الخامس بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية). وتم نسخ هذين المعيارين بالمعيار المحاسبي الدولي المعدل عام (1997) بعنوان (عرض القوائم المالية)، وبذلك فإن الإفصاح المحاسبي يتعلق بالقوائم المالية وبالسياسات المحاسبية. والجدير بالذكر أنه في عام (2001) تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية ليصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board) (IASB) (http://www.consultasifrs.com).

الإفصاح عن المعلومات:

يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد، 2005، ص49).

العلاقة بين علم المحاسبة والإفصاح:

المحاسبة علم يقوم على نظرية متكاملة، وهذه النظرية تتكون من مجموعة من الفروض والسياسات التي يلزم الإفصاح عنها. أما المحاسبة كمهنة، فتتمثل وظيفة المحاسبة المالية في إمكانية تحقيقها لهدفين رئيسين، وهما (أبو طالب، 2004، ص6):

1- تسجيل وقياس وتبويب العمليات المالية في المنشأة.
2- عرض نتائج تلك العمليات وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها، سواء كانت تلك الجهات داخلية أم خارجية.

وبالنسبة للهدف الثاني، فإنه يتم عرض نتائج أعمال المنشأة في القوائم المالية الختامية، والتي تخضع عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض والسياسات المحاسبية التي تتبناها المنشأة، وتعتبر تلك القوائم المالية جزء من التقارير المالية للشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبررات الافصاح المحاسبي (أبو طالب، 2005، ص 215):

1- الأطراف الخارجية في حاجة دائمة لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية.

2- احتياجات مستخدمي القوائم المالية ذات الاستخدام العام يمكن تلبيتها بالمعلومات من خلال الإفصاح المحاسبي.

مكان الإفصاح المحاسبي:

يتم الإفصاح المحاسبي عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية في مكانين، هما (الخطيب، 2002، ص166):

1- في صلب القوائم المالية ذات الاستخدام العام.

2- في قائمة السياسات المحاسبية التي تم اتباعها، والمعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

كما يظهر الإفصاح المحاسبي في كل من تقرير مجلس الإدارة، وفي القوائم الإضافية، وفي تقرير مراقب الحسابات.

القوائم المالية والتقارير المالية:

القوائم المالية الختامية هي التي تعد وتقدم في نهاية الفترة المالية للاستخدام العام. ويقصد بالاستخدام العام كل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية والمعلومات الواردة بها (أبو طالب، 2005، ص165).

والقوائم المالية بحسب المعيار المحاسبي الدولي الأول هي القوائم المالية ذات الغرض العام. أي المقصود بها تلبية احتياجات المستخدمين الذين لا يكونون في موقف يسمح لهم بالمطالبة بتقارير مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم من المعلومات.

وتعتبر القوائم المالية الجزء الأساسي والمحوري للتقارير المالية، وهي تمثل الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة. أما التقارير المالية فهي تشمل القوائم المالية، وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة، والتي تقوم الإدارة من خلال تلك التقارير بتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية. لذا فالقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية. أما بالنسبة للمعلومات التي يتم توصيلها من خلال تلك التقارير، فهي تشمل معلومات مالية وغير مالية وتقرير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية ووصف الخطط، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأول مكونات القوائم المالية بأنها (معايير المحاسبة الدولية، 2000، ص43) :

1- الميزانية.
2- قائمة الدخل.
3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
4- قائمة التدفقات النقدي.
5- إيضاحات تتضمن ملخصا لأهم السياسات المحاسبية وإيضاحات شارحة أخرى.

ويتم نشر تلك التقارير المالية كجزء من التقرير السنوي للشركة.

مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم للمعلومات:

يشمل مستخدمو القوائم المالية كل من المستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والمقرضين، والموظفين، والموردين، والدائنين، والعملاء، والحكومات والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية للحصول على المعلومات التي تهمهم والتي تشمل ما يلي (معايير المحاسبة الدولية، 2000، ص44):

1- الموظفين والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات الخاصة بربحية الشركات التي يعملون بها، فهم مهتمون بتقييم قدرة الشركة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التعاقد والاستمرارية في توفير فرص العمل.
2- المستثمرون مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم. كما يهتم المستثمرون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح. كل ذلك من أجل اتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع.
3- المقرضون يريدون أن يقيموا قدرة الشركة على سداد القروض والفوائد.
4- الموردون لديهم اهتمامات متعلقة بقدرة الشركة على سداد المبالغ المستحقة وتكون تلك الديون أقصر من الديون طويلة ومتوسطة الأجل التي يقدمها المقرضون.
5- العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، وبشكل خاص إذا كان لديهم ارتباطات طويلة الأجل مع المنشأة.
6- الحكومات ومؤسساتها: حيث تهتم الحكومات ومؤسساتها بعملية توزيع الموارد في الدولة، كما لهم اهتمامات بتحديد السياسات الضريبية لجباية الضريبة وكأساس لإحصاءات الدخل القومي.
7- الجمهور: حيث تؤثر أعمال الشركات على أفراد المجتمع بطرق عدة، حيث تبين القوائم المالية التطورات التي تحدث في الشركات وبالتالي هذه التطورات تؤثر على أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة (شاهين، 2011، ص110).

عناصر القوائم المالية الختامية:

رغم تعدد البنود التي تظهر بالقوائم المالية الختامية، إلا أنه يوجد بعض الخصائص التي يمكن استخدامها في تجميع وتبويب تلك البنود في مجموعات متشابهة ومتجانسة، مثل: درجة السيولة، وطول فترة الاستخدام، والتكرارية، والاستمرارية، وحتمية المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، أو بين الأصول والالتزامات، أو ارتباطها أو عدم ارتباطها بدورة النشاط أو خصائصها الاقتصادية. إلا إن التبويبات الأكثر ثباتاً هي (أبو طالب، 2005، ص 182):

1- العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي هي الأصول والالتزامات (الخصوم)، وحقوق الملكية (قائمة المركز المالي).
2- العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء هي الإيرادات والمصروفات (قائمة الدخل).
3- العناصر المتعلقة بقياس التغيرات في حقوق الملكية تعتمد أيضاً على عناصر من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (قائمة التغيرات في حقوق الملكية).
4- العناصر المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية تعتمد على عناصر من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في صورة تيارات نقدية (قائمة التدفقات النقدية).

هذا ويتم التوسع في عملية تبويب عناصر القوائم المالية في تبويبات فرعية متتالية. فمثلاً يتم تبويب الإيرادات والمصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها بالنسبة للمنشأة، وتبويب الأصول والالتزامات بحسب درجة سيولتها وارتباطها بدورة نشاط المنشأة. وفيما يلي سيتم عرض مفاهيم عناصر القوائم المالية.

المجموعة الأولى: مفاهيم عناصر قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي هي القائمة التي تظهر فيها أرصدة الحسابات الحقيقية الدائمة، والتي تنتقل من فترة مالية إلى أخرى. وتتكون من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

تعريف الأصول:

الأصول لها منافع اقتصادية تكمن في إمكانية مساهمتها بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها للمنشأة. ويمكن أن تكون تلك المنافع إنتاجية تساهم في جزء من النشاط التشغيلي للمنشأة، كما يمكن أن تأخذ شكل قابليتها في التحول إلى نقدية أو ما في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكمها، أو القدرة على تخفيض التدفقات الخارجة كما هو الحال عند استخدام طرق جديدة بديلة للتصنيع تؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج (القاضي وآخرون، 2007، ص249).

الاعتراف بالأصول (ابوطالب، 2005، ص186) :

يتم الاعتراف بالأصول في قائمة المركز المالي عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية من الأصل مستقبلاً، وأن يكون للأصل قيمة وتكلفة يمكن قياسها بثقة.

الالتزامات كما وردت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (حماد، 2006، ص 121) :

1- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهدا حاليا على المنشأة. والتعهد هو واجب أو مسؤولية يلزم المنشأة الوفاء به، كما يمكن أن تتحقق الالتزامات نتيجة عقد ملزم أو تطبيق متطلبات قانونية، مثل حصول المنشأة على سلع أو خدمات من الغير، حيث يترتب على ذلك مبالغ واجبة السداد. كما تنشأ الالتزامات نتيجة النشاط العادي والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقة طيبة مع العملاء، فإذا قررت المنشأة إصلاح العيوب التي ظهرت في منتجاتها المباعة حتى بعد انتهاء فترة الضمان، فإن ذلك يعتبر خصوم أو التزامات.

2- يجب التفرقة بين الالتزامات الحالية والتعهدات المستقبلية، فعند اتخاذ قرار بشراء أصول فلا يترتب على ذلك خصوم. فالخصوم تنشأ عادة عند استلام الأصل أو التوقيع على عقد ملزم للحصول على أصل.

3- تنشأ الخصوم نتيجة الحصول على سلع أو خدمات من الغير، حيث يترتب على ذلك ديون تجارية طالما لم تقم المنشأة بسداد ما عليها. ولذلك تتحقق الخصوم عن العمليات المالية أو الأحداث الأخرى التي تمت بالفعل.

4- هناك التزامات لا يمكن قياسها دون الاعتماد على التقدير، ويطلق على هذه الالتزامات المخصصات. حيث إنها تعتبر نوع من التعهدات الحالية، مثل المخصصات المكونة لمقابلة خطابات الضمان والمخصصات التي تغطي التزامات المعاش.

الاعتراف بالخصوم:

يتم الاعتراف بالالتزامات في قائمة المركز المالي عندما يكون من المحتمل أن يتحقق عنه تدفق خارج من المنافع الاقتصادية المتاحة للمنشأة، أي سينتج عنه سداد لتعهد حالي وقيمة السداد يمكن قياسها بثقة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية كما وردت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (أبو طالب، 2004، ص49):

1- رغم تعريف حقوق الملكية في بعض الحالات باعتبارها ما يتبقى من الأصول بعد خصم الخصوم، إلا أنه يمكن أن تشمل حقوق الملكية على تبويبات فرعية في قائمة المركز المالي، مثل أرباح النشاط المحتجزة والاحتياطيات.

2- تطبيق الاحتياطيات يتم تطبيقا لتشريع أو قانون، أو وفقاً لنظام المنشأة الأساسي، بهدف تدعيم المركز المالي للمنشأة. كما يتم تكوين احتياطيات أخرى في حالة ما إذا كان قانون الضرائب المحلي يمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية في حالة تكوين احتياطيات.

المجموعة الثانية: مفاهيم عناصر قائمة الدخل (أبو طالب، 2004، ص191):

إن العناصر الأساسية لقائمة الدخل هي الإيرادات والمصروفات. الإيرادات كما وردت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية:

1- يشمل تعريف الإيرادات أو الدخل كل من الإيرادات العادية وغير العادية، حيث تتحقق الإيرادات العادية نتيجة ممارسة المنشأة لنشاطها العادي. تسمى الإيرادات في حالة بيع السلع بالمبيعات، وتسمى فوائد أو أرباح أو عوائد نتيجة انتفاع الغير بأصول المنشأة، وقد يسمى إيراد مثل إيراد الإيجار.

2- ينشأ عن تحقق الإيرادات استلام أو توريد العديد من الأصول، فقد ينشأ من الإيرادات استلام نقدية، أو زيادة حسابات العملاء، أو استلام سلع أو خدمات. كما قد ينشأ عن الإيرادات سداد أو تخفيض في حسابات الدائنين، أو تخفيض القروض نتيجة تزويد اصحاب القروض بسلع أو خدمات لسداد مستحقاتهم، أو لإعادة جدولة القروض.

الاعتراف بالإيرادات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص 60) :

يتم الاعتراف بالإيرادات في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة الأصول أو نقص في الخصوم، ويمكن قياسها بثقة. وهذا يدل على أن الاعتراف بالإيراد يتم بشكل متزامن مع الاعتراف بالزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم. على سبيل المثال، الزيادة الصافية في الأصول الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، أو النقص في الخصوم الناتج عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.

المصروفات كما وردت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية، 2000، ص63):

يشمل تعريف المصروفات كل من المصروفات العادية وغير العادية كالخسائر. فالمصروفات العادية هي الناتجة عن مزاولة المنشأة لنشاطها العادي، مثل تكلفة المبيعات والأجور والإهلاكات. وتأخذ المصروفات العادية غالبا شكل التدفقات الخارجة، مثل النقدية وما في حكمها، أو إهلاكات الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف بالمصروف (أبو طالب، 2004، ص39):

1- يتم الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينشأ عنها نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية في الأصول، أو زيادة الخصوم، والتي يمكن قياسها بثقة. فالاعتراف بالمصروفات يتم بشكل متزامن مع الاعتراف بالنقص في الأصول، أو الزيادة بالخصوم مثل إهلاك الأصول أو استحقاق الأجور.

2- يتم الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل على أساس وجود علاقة ارتباط مباشرة بين تحمل التكاليف وتحقق الإيرادات حيث يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات التي تنشأ في وقت واحد، وتتزامن لنفس العملية المالية (المقابلة بين الإيرادات والمصروفات).

3- عندما يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية خلال عدد من الفترات المحاسبية المستقبلية، وأن هناك علاقة بين المصروف والإيراد يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ففي هذه الحالة يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنظم والمناسب، كالإهلاكات المتعلقة بالأصول وبراءة الاختراع، والعلامات التجارية. حيث يتم الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترة التي تستنفد فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود.

4- يعترف بالمصروفات فوراً في قائمة الدخل عندما لا يترتب على النفقة أية منافع اقتصادية مستقبلية.

5- كذلك يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل في الحالات التي يتم فيها تحمل التزام دون الاعتراف بالأصل، مثل الناشئ عن الضمانات الممنوحة للسلع المباعة.

صافي الدخل كما ورد عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية، 2000، ص61)

1- يستخدم الربح عادة كأداة لتقييم الأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل قياس العائد على الاستثمار أو تحديد نصيب السهم من الأرباح. ان البنود المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الإيرادات والمصروفات حيث يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، ثم استخراج صافي الربح.

2- يمكن عرض الإيرادات والمصروفات في الدخل بطرق مختلفة بهدف توفير معلومات ملائمة تفيد في اتخاذ القرار. فمثلاً جرت العادة أن يتم التفرقة بين البنود العادية وغير العادية، علماً بأن بنود النشاط العادي لإحدى المنشآت قد تكون بنوداً غير عادية بالنسبة لمنشأة أخرى.

3- إن التفرقة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات يؤدي إلى عرض مقاييس متعددة لنتائج أداء المنشأة. كما قد يأخذ العرض مراحل مختلفة من الشمول، ففي المرحلة الأولى لقائمة الدخل يكون الهدف هو قياس إجمالي الربح، أما المرحلة الثانية فتهدف لقياس صافي الربح قبل الضريبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: عناصر قائمة التغير في حقوق الملكية (معايير المحاسبة الدولية، 2000، ص 60-61) :

تتأثر قائمة التغير في حقوق الملكية (صافى الأصول) بصافي الدخل الشامل، سواء أكان ربحا أو خسارة، إضافة إلى المعاملات التي تتم مع أصحاب حقوق الملكية. لذلك تتأثر هذه القائمة بكل من:

1- الاستثمارات الإضافية من أصحاب حقوق الملكية، وتتمثل هذه الاستثمارات في تقديم أصول أو خدمات للوحدة الاقتصادية، أو سداد بعض الالتزامات (الخصوم) نيابة عنها مقابل الزيادة في حقوق أصحاب الملكية.

2- توزيعات الأرباح المحتجزة على أصحاب حقوق الملكية، حيث يتمثل ذلك في تحويل بعض الأصول أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية، أو تحمل بعض الالتزامات عن أصحاب حقوق الملكية من قبل المنشأة.

وجدير بالذكر أن الاستثمارات الإضافية وتوزيعات الأرباح المحتجزة معاملات عكسية بين المنشأة وأصحاب حقوق الملكية، فالاستثمارات الإضافية تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية، ومن ناحية أخرى تؤدي توزيعات الأرباح المحتجزة إلى النقص في حقوق الملكية.

المجموعة الرابعة: مفاهيم عناصر قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها وفق الأساس النقدي. فهي تمثل التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة للمنشأة خلال فترة مالية. ويرتبط إعداد هذه القائمة بالعناصر الواردة في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولذلك لا تختلف مفاهيم العناصر الواردة في قائمة التدفقات النقدية عن العناصر الواردة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. (حنان، 2009، ص130-137).

المجموعة الخامسة: عناصر قائمة السياسات المحاسبية المتبعة والمعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية (أبو طالب، 2005، ص178) :

تعد هذه القائمة من خارج النظام المحاسبي، إلا أن لها أهميتها. حيث إنها أداة للإفصاح تساعد على فهم القوائم المالية الأساسية، فهي مذكرة إيضاحية للقوائم المالية، والتي بدونها يصعب فهم محتوى القوائم المالية الرئيسية. ولهذا فهي جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الأساسية، حيث عن طريقها يمكن لمستخدمي القوائم المالية معرفة السياسات المحاسبية التي بنيت عليها القوائم المالية، وأيضاً الحصول على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشمل قائمة السياسات المحاسبية المتبعة ما يلي:

1- عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة، والمستخدمة في معالجة المعاملات والأحداث المالية الهامة.

2- الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، والتي يتم عرضها في صلب القوائم المالية الأساسية.

3- أي بيانات أو معلومات إضافية، خصوصاً تلك التي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية الأساسية، والتي يجب الإفصاح عنها لإعطاء صورة عادلة للقوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الإفصاح الإلكتروني

مقدمة:

ساعدت التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة والعولمة على استخدام الشركات للإنترنت، ذلك لجذب الزبائن والمستثمرين الحاليين والمرتقبين. كما ساعد وجود المحاسبة الإلكترونية على أن تكون مخرجات النظام المحاسبي على شكل تقارير إلكترونية، مما شجع منشآت الأعمال على عرض تقاريرها المالية وغير المالية من خلال موقع الشركة الإلكتروني؛ مما أدى إلى ظهور الإفصاح الإلكتروني.

لم تكن مهنة المحاسبة بمعزل عن التطورات التكنولوجية، حيث ظهرت مصطلحات مثل المحاسبة الإلكترونية، الإفصاح الإلكتروني، أو التقارير الإلكترونية، أو التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت. وفيما يلي سيتم التعرف على تلك المصطلحات.

المحاسبة الإلكترونية هي تنفيذ المهام المحاسبية والمجالات التعليمية المحاسبية من خلال الحاسوب، ومختلف مقومات الحوسبة الرقمية، وتطبيقات شبكة المعلومات الدولية (, 20015www.aecfkh.org).

أما الإفصاح المحاسبي الإلكتروني فقد عرفها الزماط (2006) بأنها نشر القائم التقارير المالية والإيضاحات والهوامش وتقارير المدققين الخارجيين وتقارير الإدارة وأية تقارير أخرى مهمة؛ لفهم محتويات القوائم المالية على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). وهذه القوائم والتقارير قد تكون فصلية أو سنوية، كما أن بعض البيانات المالية والوصفية يتم الإفصاح عنها آنياً.

إلا أن (LYMER ET AL) 1999 في دراسة أعدت لصالح لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عرفوا التقارير المالية الإلكترونية (Web-Based Business Reporting) بأنها العرض العام للبيانات المالية والتشغيلية، باستخدام صفحات الإنترنت أو أي وسيلة اتصال ذات علاقة بالإنترنت.

أما الإفصاح الإلكتروني فقد عرفها (محمود ومهدي) (2009) بأنه هو نشر مخرجات المحاسبة الالكترونية على شبكة الانترنت.

ومع اختلاف المصطلحات المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني، ذهب البعض في اتجاه تحديد خصائص معينة يجب توافرها في الوحدة المحاسبية حتى تكون مطبقة للإفصاح الإلكتروني حيث أكد توفيق (2002) أن الوحدة المحاسبية تكون مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع على الأقل على شبكة الإنترنت، يتضمن واحداً أو أكثر مما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية تتضمن التقارير المالية والإيضاحات المتممة للقائمة المالية وتقرير مراقب الحسابات.
2- تقارير مالية مرحلية.
3- أداة ربط بالقوائم المالية للشركة في مكان آخر بالإنترنت.

مميزات الإفصاح الإلكتروني:

يمتاز الإفصاح الإلكتروني بما يلي (والي، 2013، ص74):

1- عرض التقارير على الإنترنت يمكن أن يخفض كلفة التقارير الورقية (الطباعة والنشر والتوزيع) وهذا يظهر بشكل أفضل إذا كان الإفصاح التقليدي فصلياً أو دورياً.
2- الإفصاح الإلكتروني يمكن أن يصل إلى مستخدمين غير محددين أكثر مما يصل إليه الإفصاح التقليدي، مما يعني أن الإفصاح الإلكتروني يحقق إمكانية الوصول غير المقيد للبيانات عالميا.
3- سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة من قبل المنشأة.
4- يسمح الإفصاح الإلكتروني لمتخذي القرار بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم (الشركات المختلفة) بسرعة وجهد أقل، وإجراء المقارنات اللازمة، وكذلك معالجة تلك البيانات باستخدام الحاسوب. حيث تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث السريع عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا في الوقت الذي كان يتطلب الحصول على تلك البيانات وقت وجهد اكثر.
5- يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي البيانات من حفظ (تحميل) المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق.

عيوب الإفصاح الإلكتروني:

يعاب على الإفصاح الإلكتروني ما يلي (محمد، 2013، ص1245):

1- زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني (كلفة عمل موقع إلكتروني وكلفة تحديث وصيانة الموقع).
2- بالنسبة للمنشأة فهناك مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة مثل الدخول غير المصرح به، وتعديل أو حذف محتوى البيانات.
3- بالنسبة لمستخدمي التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة. فقد تكون البيانات المفصح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمنشأة أخرى أو حتى منشأة وهمية، هذا إلى جانب مخاطر أخرى متعلقة بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونياً، مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني:

المرحلة الأولى: الأقراص المضغوطة (CD)

في بداية العشرينيات من القرن العشرين، تم استخدام الأقراص المضغوطة من قبل عدد من الشركات؛ من أجل عرض البيانات المحاسبية حيث كانت شركة (IBM) هي أبرز تلك الشركات، حيث كانت تقوم بتوزيع اسطوانات (CD) تحتوي على بياناتها المالية وملفات فيديو عن الشركة. ورغم أن أقراص (CD) ليست ذات صلة بالإنترنت، إلا أنها تعتبر أول محاولة للخروج عن الشكل التقليدي للتقارير الورقية.

من عيوب استخدام الأقراص المضغوطة أنه يجب أن توزع بشكل يدوي عن طريق الاشخاص أو البريد أو غير ذلك، كما يجب أن يتم تحديد الجهات التي ستستلم تلك الاسطوانات بشكل مسبق.

المرحلة الثانية: التقارير الإلكترونية

تعتبر التقارير الإلكترونية أداة لتوزيع وعرض التقارير السنوية للمنشأة من خلال الإنترنت، ويتم ذلك باستخدام (Pdf وExcel وWord)، حيث تسمح تلك البرامج بعرض التقارير على الحاسوب وطباعتها بشكل ورقي، وهي غير مكلفة بالنسبة للشركات، كما يمكن أن تصل لعدد غير محدود من المستخدمين.

من عيوب التقارير الإلكترونية أن حجم الملفات قد يكون كبيراً، مما قد يستغرق وقتا اطول لتحميل التقارير على جهاز المستخدم.

المرحلة الثالثة: (HTML)

(HTML) هي لغة ترميز النصوص التفاعلية، حيث تستخدم في بناء مواقع الإنترنت، وهي لغة برمجة ذات انتشار واسع وسهلة الاستخدام. تسمح لغة (HTML) باستخدام الروابط التفاعلية (HYPERLINKS)، حيث يتم الربط بين المعلومات والصفحات والمواقع المختلفة على صفحة الإنترنت، كما أتاحت إمكانية البحث للحصول على المعلومات من داخل الموقع، وربط هذه المعلومات بملفات أخرى كالوسائط المتعددة.

رغم مميزات (HTML) واستخدامها للروابط التفاعلية، إلا أنها تؤدي إلى مشاكل تتمثل في أن الروابط التفاعلية تجعل الشخص المتصفح للموقع يتنقل من صفحة إلى أخرى، مما يسبب الإرباك للمستخدم. كما أن لغة (HTML) لا تدعم الطباعة بشكل جيد، هذا بالإضافة إلى صعوبة تخزين الصفحات؛ لأن الصفحة عبارة عن ملفات مركبة ومجمعة من ملفات أخرى منفصلة (LYMER ET AL., 1999).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الرابعة: لغة (XML) (http://ar.wikipedia.org, 2015)

هي لغة الترميز القابلة للامتداد (إكس إم إل) (The XML Extensible Markup Language)، فهي لغة ترميز عامة لخلق لغات الترميز ذات الغرض الخاصّ، قادرة على وصف العديد من الأنواع المختلفة للبيانات. بمعنى آخر، إكس إم إل هي طريقة لوصف البيانات. ملف إكس إم إل يمكن أن يحتوي البيانات أيضاً، كما في قاعدة البيانات. وهي مجموعة ثانوية مبسطة من لغة الترميز ذات المعيار المعمّم (إس جي إم إل) غرضه الرئيسي أن يسهّل اشتراك البيانات عبر الأنظمة المختلفة، خصوصاً الأنظمة الموصلة عن طريق الإنترنت. هناك لغات مستندة على إكس إم إل (على سبيل المثال)، لغة الترميز الجغرافي (جي إم إل). لغة الترميز الموسعة تستخدم في وصف وتخزين وتنظيم البيانات بخلاف لغة الترميز النصوص التشعبية (HTML) التي تستخدم لكيفية عرض البيانات على المتصفح. وهي مشتقة من لغة (SGML) وقواعد لغة (XML) قريبة من (HTML) وقد اعتمدتها منظمة (W3C) كلغة الترميز قياسية، وظهر الجيل المطور منها وهو (XML 2).

لغة (XBRL) لغة تقارير الأعمال الموسعة:

لغة (XBRL) هي لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع أساسها لغة XML المعيارية. تعتمد التقرير عبر الإنترنت لتحسين وتسريع التقرير عن الأعمال بأقل تكلفة ممكنة. (قنطقجي، 2012، ص144).

أما كيرت رامين رئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرف لغة (XBRL) بأنها معيار إلكتروني دولي يعتمد ترميز بنود المعلومات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية على نحو يمكن من إرسالها وتخزينها ومعالجتها إلكترونياً في أي نظام؛ ليتم عرضها بسهولة حسب المعيار المستخدم في عرض التقارير المالية.

(XBRL) هي اختصار (Extensible Business Reporting Language) أو لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة، وهي تهدف إلى إصدار تقارير مالية موحدة يمكن مقارنة محتوياتها على مستوى العالم.

إن عملية توحيد البيانات المالية على مستوى العالم كانت إحدى المشاكل القائمة التي تؤرق جميع العاملين في حقل المحاسبة والتدقيق، وكانت هناك تكاليف عالية لمثل هذه الخدمات. وبعد إصدار هذه اللغة وإلزام الجهات المختلفة في الأسواق المالية والشركات المالية بإصدار تقاريرها باستخدام هذه اللغة أصبحت هذه اللغة ذات أهمية كبرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذه اللغة إذا كنا مثلاً أمام شركتين هما الشركة (A) والشركة (B)، الشركة (A) تصدر تقاريرها المالية محتوية على مسمى "إهلاك الأصول الثابتة" والشركة الأخرى تصدر تقاريرها المالية محتوى على مسمى "اهتلاك الأصول الثابتة" نجد أن كلاً من المصطلحين بالنسبة للكمبيوتر مختلفين اختلافاً كلياً، وعملية توحيد المصطلحات سوف تيسر عملية المقارنة بين البيانات المالية للشركات المختلفة، لإعطاء إمكانيات تحليلية أكبر للاقتصاد الخاص بأي صناعة. فعلى سبيل المثال، لو أعطينا كود معين ليشير لكلٍ من الحسابين "إهلاك الأصول الثابتة" و"اهتلاك الأصول الثابتة" وذلك بإعطاء وسم أو (Tag) يشير إلى أن كلاً من الحسابين يشيران إلى (Depreciation)، فإن الكمبيوتر سوف يتعرف ببساطة على أن هذا البند يشير إلى شيء واحد وهو بند (Depreciation of Fixed Assets).

مثلاً:

(Depreciation) إهلاك الأصول الثابتة (Depreciation)

(Depreciation) اهتلاك الأصول الثابتة (Depreciation)

ومن هنا تظهر أهمية هذه اللغة في توحيد المصطلحات المحاسبية، مما يعني إمكانية وسهولة مقارنة البيانات المحاسبية ومعالجتها حسب احتياجات المستخدم لتلك البيانات. أما الفرق بين (XML) و(XBRL) فهو أن لغة (XML) يصلح استخدامها لمجالات عدة، أما لغة (XBRL) فهي لغة خاصة بالأعمال.

مفاهيم ومفردات لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) (قنطقجي، 2012، ص168):

لكل لغة مفردات ومفاهيم تميزها عن غيرها من اللغات، ولغة (XBRL) لها مفردات ومفاهيم خاصة بها تساعد على الاستفادة منها:

1- العلامة أو الوصف [TAG]: هو العنوان أو الوسم، والذي يبدأ وينتهي به كل عنصر موجود بالبرنامج المكتوب بلغة (XBRL).

2- العنونة أو التوصيف [Tagging Process]: هي العملية التي يتم بمقتضاها وصف البيانات الخاصة بالحقول المحاسبية.

3- توصيفات الملفات [Tagging Filing]: هي العملية التي يتم خلالها تحويل الملفات للشكل الذي تتطلبه لغة (XBRL).

4- عناوين اللغة [XBRL Tags]: هي العناوين التي يشمل عليها البرنامج المكتوب بلغة (XBRL) حيث تصل عدد العناوين للتصنيف الأمريكي إلى (1500) عنوان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- قاعدتي البيانات [IDEL] [EDGAR]: هما نظامان للإمداد بالبيانات، بمعنى أنهما قواعد بيانات للإمداد بالبيانات بشكل تفاعلي في سوق الأوراق المالية الأمريكية والذي تم تحديثه عام (2009).

6- مواصفات اللغة [XBRL Attributes]: هي الخصائص والمواصفات الخاصة بهذه اللغة، وتشمل العنوان الرسمي والاسم والرصيد والبيانات والوصف والمرجع والمحتوى.

7- التصنيف [Taxonomy]: هو قاموس يحتوي على أسماء وعناصر لغة (XML)، والتي يتم تحديدها بوضوح عند إعداد تقارير الأعمال.

8- الدليل الإرشادي [Schema]: وهو الدليل الذي يتم فيه تحديد وتعريف هيكل ومحتوى العناصر التي تتشكل منها لغة التمييز الموسعة (XML).

9- مستند أو تقرير لغة (XBRL) [XBRL Document]: هو التقرير المنفذ بلغة (XBRL)، وهو يعكس المعلومات المطلوب عمل التقرير عنها.

10- المستند المستخلص [Instance Document]: هو التقرير الذي يصف المعلومات المحاسبية، مثل قائمة الدخل والمركز المالي.

11- القائمة النمطية [Style Sheet]: هو الشكل الذي يعرض عليه التقرير المطلوب استخلاصه (Instance Document).

أهم إسهامات لغة (XBRL) لوظيفة الإفصاح المحاسبي (رشيد، 2011، ص185-187):

1- تتميز لغة (XBRL) بقدرتها على قراءة العلامات الخاصة بالحاسب الالي وتطبيقها للمعلومات المالية في تقارير الأعمال، ويتم ذلك من خلال تحويل التقارير إلى كتل من المعلومات التي يمكن فهمها ومعالجتها من خلال برنامج الحاسب الآلي.

2- تسهم لغة تقارير الأعمال الموسعة في تخفيض كلفة النشر الإلكتروني، حيث تمكن من تحضير وتحليل واستخدام معلومات الأعمال والتحول السريع بين اللغتين العربية والإنجليزية.

3- تتسق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) مع جميع البرامج، فليس هناك حاجة إلى إعادة تنسيق المعلومات أو إعادة الترجمة؛ ما يعني سهولة جمع المعلومات والوصول إلى تلك المعلومات بشكل منظم.

4- تتيح لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) للمستثمرين فرصة الوصول للمعلومات المحاسبية من خلال توفير تلك المعلومات بنمط (PDF)، مما يرفع من كفاءة قرارات المستثمرين.

5- تسمح لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) بإجراء تحليلات لشركات مختلفة منافسة؛ مما يزيد من كفأه التحليلات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهود العالمية للاستفادة من لغة (XBRL) (السعيد، 2011، ص38):

أولاً: الجهود الأوروبية:

كان الاهتمام الأوروبي بلغة (XBRL) على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: حيث بدأت هذه المرحلة في العام (2003) فتم تطبيق هذه اللغة على نطاق حكومي واسع. وكانت أبرز الجهات التي طبقت هذه اللغة في تلك المرحلة هي مصلحة الضرائب في إيرلندا، وقطاع البلديات في ألمانيا، والقطاع المصرفي في إسبانيا، ومجلس المياه في هولندا، وهيئة إدارة الشركات في الدنمارك.

المرحلة الثانية: وبدأت هذه المرحلة في العام (2004)، حيث تم استخدام لغة (XBRL) من قبل البنك المركزي الإسباني والبنك الأوروبي.

المرحلة الثالثة: مع نهاية العام (2004) اهتمت المفوضية الأوروبية بشكل رسمي بتوحيد التصنيف الخاص بلغة (XBRL) بشكل قياسي للدول السبع والعشرين الأعضاء.

ثانياً: الجهود الآسيوية للاستفادة من لغة (XBRL):

في أواخر العام (2003) كانت الصين أول دولة آسيوية تطبق هذه اللغة في سوق شنغهاي، ثم امتدت هذه اللغة إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية، بالإضافة إلى أسواق المال في سنغافورة وكوريا الجنوبية. ويلاحظ أن التصنيف الأسيوي (Asian XBRL Taxonomy) يقع تطويره على عاتق أسواق المال وليس الجهات الحكومية كما هو الحال في أوروبا.

الجهود الأمريكية للاستفادة من لغة (XBRL): في 30 يناير 2009 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية قواعد جديدة تلزم فيها الشركات المسجلة بتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (2009 – 2010): وفيها تلتزم الشركات العامة والأجنبية والتي تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية (U.S GAAP) والتي يزيد حقوق الملكية فيها عن (5 مليار دولار) بتطبيق لغة (XBRL) على تقاريرها المالية.

المرحلة الثانية (2010 – 2011): وفي تلك المرحلة تم إلزام الشركات العامة المطبقة لمبادئ المحاسبة الأمريكية والتي يزيد حقوق ملكيتها عن (700 مليون دولار) بتطبيق (XBRL) على تقاريرها المالية.

المرحلة الثالثة (2011 – 2012): وفيها تم إلزام باقي الشركات والتي لم يشتمل عليها المراحل السابقة، وكذلك الشركات التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting) (IFRS) بتطبيق لغة (XBRL) وهذا يؤكد على مدى اهتمام لجنة الأوراق المالية الأمريكية بلغة (XBRL).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بورصة فلسطين:

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في العام (1995) كشركة مساهمة خاصة، وبدأت أولى جلسات التداول عام (1997). وفي العام (2010) وانسجاما مع مبادئ الحوكمة تحولت الشركة إلى شركة مساهمة عامة كما أطلقت الشركة هويتها الجديدة لتصبح بورصة فلسطين وذلك تحت شعار "فلسطين الفرص".

تعمل البورصة الفلسطينية تحت إشراف هيئة سوق رأس المال طبقا لقانون رقم (12) للعام (2004)، وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والأمن للتداول. ففي العام (2009) حصلت البورصة الفلسطينية على المركز الثالث والثلاثين عالمياً، والثاني عربيا ضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين (www.pcma.ps, 2015)..

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة (49) شركة موزعة على خمسة قطاعات، وهي كالتالي:

1- قطاع البنوك والخدمات المالية.
2- قطاع التأمين.
3- قطاع الاستثمار.
4- قطاع الصناعة.
5- قطاع الخدمات.

فيما وصل عدد الأعضاء بالبورصة إلى (8) شركات.

الإفصاح في البورصة الفلسطينية:

اهتمت البورصة الفلسطينية منذ نشأتها بمواكبة التطورات العالمية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح، فكان قانون رقم (12) للعام (2004)، والذي يلزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية والمرحلية، كما ألزم الشركات بالإفصاح عن أي معلومات قد تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي، بالإضافة إلى مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية وغير العادية. ثم تبع ذلك قانون رقم (1) للعام (2012) والذي يهدف إلى رفع مستوى الإفصاح وتوفير جميع المعلومات للمتعاملين في قطاع الأوراق المالية، حيث ألزم القانون الشركات المدرجة بضرورة إنشاء موقع إلكتروني للشركة يتضمن كافة المعلومات والتقارير التي تهم المستثمرين، كما تم تعديل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال عام (2004) ليشمل الإفصاح عن (www.pcma.ps, 2015):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- المكافآت والرواتب والمنافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2- سياسة الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.
3- الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها.
4- قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين.

الإفصاح الإلكتروني في فلسطين:

في (2015/3/11) أعلنت بورصة فلسطين عن إطلاق نظام "إفصاح" الإلكتروني، والمختص بالإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، حيث يهدف هذا النظام الجديد إلى توفير بيئة تداول شفافة وعادلة بما يخدم المستثمرين والمدققين والمحللين والشركات المدرجة، بالإضافة إلى القائمين على سوق رأس المال.

لقد أكدت البورصة أن نظام "إفصاح" سيعمل على توحيد المسميات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة، وذلك باعتماد مسمى موحد لجميع المرادفات ذات العلاقة، حيث تبلغ تلك المسميات نحو (1700) مسمى، ويتوقع أن يتم اختزالها لتصل إلى (500) مسمى. وفي مؤتمر صحفي عقد بمشاركة بورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال أكد الرئيس التنفيذي للبورصة على أن نظام "إفصاح" تم تطويره في بورصة فلسطين بطريقة تحاكي أبرز الأنظمة العالمية مثل نظام (XBRL) (www1.wafa.ps، 2015).

يعتبر إطلاق نظام "إفصاح" خطوة مهمة بالنسبة لقطاع الأوراق المالية الفلسطينية، حيث يتوقع أن يحدث نقلة نوعية في سرعة ودقة الإفصاح الصادر عن الشركات المدرجة، كما سيعمل هذا النظام على حل مشكلة تشتت عملية الإفصاح. ولقد أكدت هيئة سوق رأس المال أن نظام "إفصاح" سيعمل على استخراج كم هائل من التقارير بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بالنظام سواء كان على مستوى الشركة أو الشركات ككل أو قطاع معين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

- مقدمة.
- منهجية الدراسة.
- طرق جمع البيانات.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- المعالجات الإحصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم عمل قائمة لفحص الإفصاح تشتمل على البنود الواجب الإفصاح عنها، وذلك حسب تعليمات هيئة سوق رأس المال. وتكون إجابة كل فقرة فيها بالعدد واحد والذي يمثل وجود إفصاح أو العدد صفر والذي يمثل عدم توفر الإفصاح عن ما هو مطلوب من قبل هيئة سوق رأس المال.

طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

1- البيانات الأولية:

وذلك باستخدام قائمة فحص للإفصاح تحتوي على البنود الواجب الإفصاح عنها من قبل الشركات عبر الإنترنت لدراسة أسئلة وفرضيات البحث، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) (Statistical Package for Social Science) الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- البيانات الثانوية:

قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة مدى التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع وعينة الدراسة:

تم تطبيق هذه الدراسة على جميع الشركات المدرجة في بورصة الفلسطينية، والتي يبلغ عددها (49) شركة، منهم شركتان موقوفتان حيث سيتم عمل قائمة فحص الإفصاح للتأكد من وجود موقع إلكتروني لكل شركة، والتزام الشركة بعرض بيانات مالية وغير مالية.

وجدول رقم (1) يبين توزيع عينة الدراسة المستردة حسب قطاعات الشركات، حيث أن (25.5%) من الشركات من قطاع "الخدمات"، و(17.0%) من الشركات من قطاع "البنوك والخدمات المالية"، و(10.6%) من الشركات من قطاع "تأمين"، و(25.5%) من الشركات من قطاع "الصناعة"، و(21.3%) من الشركات من قطاع "الاستثمار".

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب قطاعات الشركات

قطاعات الشركات	التكرار	النسبة المئوية
خدمات	12	25.5
بنوك وخدمات مالية	8	17.0
تأمين	6	10.6
صناعة	13	25.6
استثمار	10	21.3
المجموع	49	100.0

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة للبيانات الوصفية باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب المقياس الثنائي، حيث الإجابة نعم رمز لها بالرقم (1) والإجابة لا رمز لها بالرمز (صفر).
2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
3- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات قائمة فحص الإفصاح.
4- معادلة سبيرمان براون للثبات.
5- اختبار الإشارة أو اختبار ذات الحدين Binomial test.
6- تحليل كروسكال والاس للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع التي تنتمي له الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
اختبار فرضيات الدراسة
وتحليل النتائج

- مقدمة.
- اختبار فرضيات الدراسة.
- النتائج.
- التوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test) لتحليل فقرات قائمة فحص الإفصاح، وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت النسبة المئوية للإجابات "نعم" أكبر من النسبة المئوية للإجابات "لا"، **والقيمة الاحتمالية** أقل من (0.05)، وتكون الفقرة سلبية، بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت النسبة المئوية للإجابات "نعم" أقل من النسبة المئوية للإجابات "لا"، **والقيمة الاحتمالية** أقل من (0.05)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كانت **القيمة الاحتمالية** لها أكبر من (0.05).

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: "تلتزم الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل" وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: تتوفر لدى الشركات المساهمة الفلسطينية مواقع إلكترونية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test)، والنتائج مبينة في جدول رقم (2)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول **(الموقع الإلكتروني للشركة)** كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (78.7%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (21.3%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه "يوجد للشركة موقع إلكتروني خاص بها.

2- في الفقرة رقم (2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (70.2%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (29.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.008) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن النظام الداخلي للشركة".

3- في الفقرة رقم (3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (70.2%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (29.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.008) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن عقد التأسيس".

4- في الفقرة رقم (4.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (70.2%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (29.8%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.008) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- في الفقرة رقم (4.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (68.1%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (31.9%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.019) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة يتضمن نبذة عن الإدارة التنفيذية".

6- في الفقرة رقم (4.3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (53.2%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (46.8%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.771) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة لا يتضمن نبذة عن كبار المساهمين".

7- في الفقرة رقم (5.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (51.1%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (48.9%) والقيمة الاحتمالية تساوي (1.00) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة لا يتضمن التقارير السنوية لسنة (2014م)".

8- في الفقرة رقم (5.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (23.4%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (76.6%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة لا يتضمن التقارير السنوية لسنة (2013م)".

9- في الفقرة رقم (5.3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (4.3%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (95.7%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن "الموقع الإلكتروني للشركة لا يتضمن التقارير السنوية لسنة (2012م)".

وبصفة عامة، يتبين أن النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بنعم لجميع فقرات المحور الأول (الموقع الإلكتروني للشركة) تساوي (54%) وهي أكبر من النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بـــ (لا)، والتي تساوي (46%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.080) وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه لا تتوفر لدى الشركات المساهمة الفلسطينية مواقع إلكترونية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين عند مستوى دلالة (α=0.05).

يرى الباحث إن اغلب إجابات أسئلة الفرضية الأولى حققت نسبة مئوية أعلى من 70% إلا أن إجابة السؤال الخاص بتوفر معلومات عن كبار المساهمين والإدارة التنفيذية كانت منخفضة هذا بالإضافة إلى أن الشركات تعرض قوائمها المالية ولكن بعض الشركات عرضت قوائمها المالية للعام 2014 والبعض الآخر العام 2013 أو 2012; مما أدى إلى انخفاض النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمعة، فرغم وجود مواقع الكترونية للشركات بنسبة 78.7% وهي نسبة قريبة من النسبة المئوية التي توصل لها مطيري (2012) حيث كانت النسبة 77.23%، كما انها اعلى من النسبة المئوية التي وجدها خان (2007) والتي كانت 69%، إلا أن هذه المواقع لا تلبي جميع متطلبات هيئة سوق رأس المال ومن هذه النسب يمكن القول انه لا يوجد اهتمام من قبل القائمين على الشركات بالانترنت والخدمات الالكترونية.

جدول رقم (2)

تحليل فقرات المحور الأول (الموقع الإلكتروني للشركة)

م	الفقرات	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
1	هل يوجد للشركة موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين؟	37	78.7	10	21.3	0.000
2	هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة النظام الداخلي للشركة؟	33	70.2	14	29.8	0.008
3	هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة عقد التأسيس؟	33	70.2	14	29.8	0.008
4	هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة نبذة عن					
4.1	أ- أعضاء مجلس الإدارة	33	70.2	14	29.8	0.008
4.2	ب- والإدارة التنفيذية	32	68.1	15	31.9	0.019
4.3	ج- وكبار المساهمين	25	53.2	22	46.8	0.771
5	هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة التقارير السنوية لآخر ثلاث سنوات على الأقل؟					
5.1	1- 2014 م	24	51.1	23	48.9	1.000
5.2	2- 2013م	11	23.4	36	76.6	0.000
5.3	3- 2012 م	2	4.3	45	95.7	0.000
	جميع الفقرات	**230**	**%54**	**193**	**%46**	**0.080**

"ت": التكرار، "%" النسبة المئوية

الفرضية الثانية يتم الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان، ومسؤولياتها وصلاحياتها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test)، والنتائج مبينة في جدول رقم (3)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها) كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (61.7%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (38.3%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.144) وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة".

2- في الفقرة رقم (1.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (59.6%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (40.4%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.243) وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان".

3- في الفقرة رقم (1.3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (40.4%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (59.6%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.243) وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان، ومسؤولياتها وصلاحياتها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

وبصفة عامة، يتبين أن النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بنعم الفقرة المتعلقة بـ (الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها) تساوي (53.9%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بـ (لا)، والتي تساوي (46.1%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.400)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه لا يتم الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان، ومسؤولياتها وصلاحياتها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر للباحث عدم وجود اهتمام من قبل القائمين على ادارة الشركات بموضوع لجان مجلس الإدارة مما يعكس عدم الاهتمام بأهمية تلك اللجان والدور الذي يمكن ان تؤديه تلك اللجان في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3)

تحليل الفقرة المتعلقة بـــ (الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان، ومسؤوليتها وصلاحيتها)

م	الفقرات	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
1	هل يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن:					
1.1	أ- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	29	61.7	18	38.3	0.144
1.2	ب- وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان	28	59.6	19	40.4	0.243
1.3	ج- ومسؤوليتها وصلاحيتها؟	19	40.4	28	59.6	0.243
	جميع الفقرات	**76**	**53.9**	**65**	**46.1**	**0.400**

"ت": التكرار، "%" النسبة المئوية

الفرضية الثالثة: تفصح الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test)، والنتائج مبينة في جدول رقم (4)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول **(مجلس الإدارة)** كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (78.7%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (21.3%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة يتضمن قائمة بأسماء وأعضاء مجلس الإدارة".

2- في الفقرة رقم (1.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (76.6%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (23.4%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة يتضمن قائمة موظفي الإدارة التنفيذية لدى الشركة، مع بيان للمنصب الذي يشغله كل منهم ومدة شغله له".

3- في الفقرة رقم (2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (23.4%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (76.6%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يظهر في التقرير السنوي للشركة طبيعة القرابة أو الصاهرة بين بين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية".

4- في الفقرة رقم (3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (74.5%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (25.5%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(0.05)؛ مما يدل على أنه "يظهر في التقرير السنوي للشركة بيان بالمراكز القيادية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة لدى أي شركة أخرى".

5- في الفقرة رقم (4) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (8.5%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (91.5%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن ما إذا قد تم إشهار إفلاس أي عضو مجلس إدارة، أو أي من موظفي الإدارة التنفيذية، أو اية دعوة رفعت ضده أو حكم قد صدر بحقه، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية.

6- في الفقرة رقم (5) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (53.2%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (46.8%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.771)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض".

7- في الفقرة رقم (6) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (34.0%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (66.0%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.040)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن سياسة تحديد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة لأعضاء المجلس".

8- في الفقرة رقم (7) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (31.9%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (68.1%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.019)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه " لا يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها موظفو الإدارة التنفيذية، أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض يتضمن الكشف اسم كل واحدمنهم ".

وبصفة عامة، يتبين أن النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بنعم لجميع فقرات المحور الثاني (مجلس الإدارة) تساوي (47.61%)، وهي أقل من النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بـ (لا) والتي تساوي (52.39%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.381)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أن الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية لا تفصح عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاحظ الباحث انه رغم احتواء التقارير السنوية للشركات على معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الا انه لا يتم الإفصاح بشكل واضح في التقارير السنوية عن وجود او عدم وجود قضايا يواجهها احد أعضاء مجلس الإدارة او الادارة التنفيذية، من ناحية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اخرى نلاحظ ان 31.9% من الشركات فقط يظهرون في تقاريرهم السنوية كشفا بالمبالغ التي يتقاضها أعضاء الإدارة العليا والإدارة التنفيذية; مما ادى الى انخفاض النسبة المئوية العامة.

يلاحظ ان نسبة الإفصاح عن مجلس الادارة 47.61% وهي اقل من النسبة المئوية التي وجدها عبد الرحمن(2009) والتي كانت 68.8%.

جدول رقم (4)

تحليل فقرات المحور الثاني (مجلس الإدارة)

م	الفقرات	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
1	يتضمن التقرير السنوي للشركة قائمة					
1.1	أ- بأسماء وأعضاء مجلس الإدارة	37	78.7	10	21.3	0.000
1.2	ب-وموظفي الإدارة التنفيذية لدى الشركة، مع بيان المنصب الذي يشغله كل منهم ومدة شغله له.	36	76.6	11	23.4	0.000
2	يظهر في التقرير السنوي للشركة طبيعة القرابة أو الصاهرة بين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.	11	23.4	36	76.6	0.000
3	يظهر في التقرير السنوي للشركة بيان بالمراكز القيادية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة لدى أي شركة أخرى.	35	74.5	12	25.5	0.001
4	يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن ما اذا قد تم إشهار إفلاس أي عضو مجلس إدارة، أو أي من موظفي الإدارة التنفيذية، أو أية دعوة رفعت ضده، أو حكم قد صدر بحقه، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية.	4	8.5	43	91.5	0.000
5	يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض.	25	53.2	22	46.8	0.771
6	يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن سياسة تحديد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة لأعضاء المجلس.	16	34.0	31	66.0	0.040
7	يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها موظفو الإدارة التنفيذية، أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض يتضمن الكشف اسم كل واحد منهم.	15	31.9	32	68.1	0.019
	جميع الفقرات	**179**	**47.61**	**197**	**52.39**	**0.381**

"ت": التكرار، "%" النسبة المئوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة: تفصح الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test)، والنتائج مبينة في جدول رقم (5)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (**المسؤولية الاجتماعية**) كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (36.2%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (63.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.079)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يوضح مساهمة الشركة في خدمة البيئة".

2- في الفقرة رقم (1.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (72.3%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (27.7%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.003)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة يوضح مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي وفي حالة عدم وجود نشاط للشركة في مجال المسؤولية المجتمعية فيتم الإفصاح عن ذلك".

3- في الفقرة رقم (2.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (51.1%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (48.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.100)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يوضح بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية".

4- في الفقرة رقم (2.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (23.4%) وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (76.6%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يوضح التبرعات والهبات مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها".

5- في الفقرة رقم (3.1) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (78.7%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (21.3%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة يتضمن اعمال الشركة".

6- في الفقرة رقم (3.2) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (36.2%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (63.8%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.079)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يتضمن أعمالاً أي شركة حليفة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- في الفقرة رقم (3.3) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (25.5%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (74.5%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يتضمن أعمالاً تابعة لها".

8- في الفقرة رقم (4) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (19.1%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (80.9%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يتضمن التغير الذي طرأ على أعمال الشركة لمدة سنتين ماليتين أو أقل، كالاندماج أو التصرف في احدى موجودات الشركة الأساسية أو تقديمها خدمات أو منتجات جديدة".

9- في الفقرة رقم (5) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (78.7%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (21.3%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة يتضمن التوجهات الحالية والمستقبلية ذات الصلة بتطوير أعمال الشركة خلال السنة الحالية والقادمة".

10- في الفقرة رقم (6) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (12.8%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (87.2%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أن "التقرير السنوي للشركة لا يوضح ما إذا كانت اعمال الشركة موسمية".

11- في الفقرة رقم (7) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (76.6%) وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (23.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه "يظهر في التقرير السنوي للشركة مجموع المبيعات والدخل لسنتين ماليتين على الأقل رتبة حسب نشاط الشركة".

12- في الفقرة رقم (8) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (25.5%)، وهي أقل من النسبة المئوية للإجابة بلا (74.5%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه "يظهر في التقرير السنوي للشركة وصف للقوانين الفلسطينية أو الاجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يكون لها، وبالقدر الذي تعلمه الشركة أثر مادي على أعمال الشركة أو منتجاتها، أو خدماتها أو على قدرتها التنافسية".

13- في الفقرة رقم (9) بلغت النسبة المئوية للإجابة بنعم (59.6%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للإجابة بلا (40.4%)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.243)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل على أنه "لا يظهر في التقرير السنوي للشركة مدى اتباع تعليمات الحوكمة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة، يتبين أن النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بنعم لجميع فقرات المحور الثالث (المسؤولية الاجتماعية) تساوي (45.83%)، وهي أكبر من النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بـــ (لا) والتي تساوي (54.17%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.043)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على أنه الشركات المساهمة الفلسطينية لا تفصح في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يرى الباحث ان الاهتمام بموضوع خدمة المجتمع لا يحظى باهتمام الشركات كما نجد في الفقرة المتعلقة بوجود كشف مفصل بالتبرعات والمنح حسب الجهات التي دفعت لها ان النسبة منخفضة وأيضا يظهر لنا عدم وجود الاهتمام بموضوع الحوكمة مع العلم أن الحوكمة فرضت قبل ذلك على البنوك الفلسطينية حسب تعليمات هيئة سوق رأس المال مما جعل باقي الشركات المدرجة من خارج قطاع البنوك غير معنية بالحوكمة. كما يلاحظ عدم الإفصاح بشكل واضح عن وجود او عدم وجود شركات تابعة وحليفة.

نلاحظ ان نسبة الشركات التي تهتم بالحوكمة هي 59.6% وهي اكبر من النسبة المئوية في دراسة خان (2007) والتي كانت 34%.

جدول رقم (5)

تحليل فقرات المحور الثالث (المسؤولية الاجتماعية)

م	الفقرات	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
1	يوضح التقرير السنوي للشركة مساهمة الشركة في خدمة					
1.1	أ- البيئة	17	36.2	30	63.8	0.079
1.2	ب- المجتمع المحلي، وفي حالة عدم وجود نشاط للشركة في مجال المسؤولية المجتمعية فيتم الإفصاح عن ذلك	34	72.3	13	27.7	0.003
2	2. التقرير السنوي للشركة يوضح					
2.1	أ- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية	24	51.1	23	48.9	1.000
2.2	ب- التبرعات والهبات مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها	11	23.4	36	76.6	0.000
3	هل يتضمن التقرير السنوي للشركة					
3.1	أ- أعمال الشركة	37	78.7	10	21.3	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
3.2	ب- وأعمال أي شركة حليفة	17	36.2	30	63.8	0.079
3.3	ج- أو تابعة لها؟	12	25.5	35	74.5	0.001
4	هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التغير الذي طرأ على أعمال الشركة لمدة سنتين ماليتين أو أقل كالاندماج أو التصرف في إحدى موجودات الشركة الأساسية أو تقديمها خدمات أو منتجات جديدة؟	9	19.1	38	80.9	0.000
5	هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التوجهات الحالية والمستقبلية ذات الصلة بتطوير أعمال الشركة خلال السنة الحالية والقادمة؟	37	78.7	10	21.3	0.000
6	هل يوضح التقرير السنوي للشركة ما إذا كانت أعمال الشركة موسمية؟	6	12.8	41	87.2	0.000
7	يظهر في التقرير السنوي للشركة مجموع المبيعات والدخل لسنتين ماليتين على الأقل رتبة حسب نشاط الشركة؟	36	76.6	11	23.4	0.000
8	يظهر في التقرير السنوي للشركة وصف للقوانين الفلسطينية أو الاجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يكون لها، وبالقدر الذي تعلمه الشركة اثر مادي على أعمال الشركة أو منتجاتها أو خدماتها، أو على قدرتها التنافسية؟	12	25.5	35	74.5	0.001
9	يظهر في التقرير السنوي للشركة مدى اتباع تعليمات الحوكمة؟	28	59.6	19	40.4	0.243
	جميع الفقرات	**280**	**45.83**	**331**	**54.17**	**0.043**

"ت": التكرار، "%" النسبة المئوية

تحليل الفرضية الرئيسية " تلتزم الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل" عند مستوى دلالة (α=0.05).

للإجابة على هذه الفرضية، تم استخدام اختبار الإشارة (Binomial test)، والنتائج مبينة في جدول رقم (6)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات قائمة فحص الإفصاح، والتي تبين أن النسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بنعم تساوي (49.32%)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنسبة المئوية للذين أجابوا من أفراد العينة بـــ (لا) والتـــي تســـاوي (50.68%)، والقيمـــة الاحتمالية تساوي (0.612)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يدل علـــى عـــدم التـــزام الشـــركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من وجهة نظر الباحث فأنه من الضروري التشديد من قبل ادارة البورصة على الشركات المدرجة حيث أن مستوى الإفصاح الموجود حاليا هو غير كافي مما يؤثر على جذب الاستثمارات إلى البورصة إلا أننا لا يجب ان ننسى أننا نعاني من أثار الاحتلال للضفة الغربية والحصار لقطاع غزة، وبالمقارنة مع الدراسات الاخرى فأن نسبة الإفصاح الكلي 49.32% هي اقل من نسبة الإفصاح التي وجدها عبد الرحمن(2009) والتي كانت 69.6% مما يعني ان على الشركات المدرجة ببورصة فلسطين بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الإفصاح لديها.

جدول رقم (6)

تحليل فقرات جميع فقرات قائمة فحص الإفصاح

(التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل)

المحور	عنوان المحور	الإجابة (نعم)		الإجابة (لا)		القيمة الاحتمالية
		ت	%	ت	%	
الأول	الموقع إلكتروني للشركة	230	0.54	193	0.46	0.800
الثاني	مجلس الإدارة ومنافع مجلس الإدارة	255	0.49	262	0.51	0.792
الثالث	المسؤولية الاجتماعية	280	45.83	331	54.17	0.043
	جميع المحاور	**765**	**49.32**	**786**	**50.68**	**0.612**

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع الذي تنتمي له الشركة (قطاع الخدمات، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار).

تم استخدام اختبار كروسكال والاس لاختبار الفروق بين استجابات المبحوثين حول التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع الذي تنتمي له الشركة عند مستوى دلالة (α=0.05)، والنتائج مبينة في جدول رقم (7)، والذي يبين أن قيمة كاي تربيع المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (12.654)، وهي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والتي تساوي (9.49)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.013)، وهي أقل من (0.05)؛ مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول التزام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع التي تنتمي له الشركة (قطاع الخدمات، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار) عند مستوى دلالة (α=0.05)، والفروق لصالح قطاع البنوك والخدمات المالية.

من وجهة نظر الباحث فأنه بالفعل كان من المتوقع ان يحقق قطاع البنوك أفضل النتائج وقد يكون السبب وجود رقابة من قبل سلطة النقد على البنوك كما ان البنوك تهتم بتقديم خدمات الكترونية لزبائنها مما يجعل القائمين على ذلك القطاع أكثر رغبة في تحقيق مستوى فصاح الكتروني ملائم.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار كروسكال والاس لاختبار الفروق بين استجابات المبحوثين حول التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل تعزى إلى القطاع الذي تنتمي له الشركة

المحور	متوسط الرتب للقطاع					كاي تربيع	القيمة الاحتمالية
	خدمات	بنوك وخدمات مالية	التأمين	صناعة	استثمار		
الموقع الإلكتروني للشركة	16.21	29.94	35.50	26.67	19.65	12.107	0.017
مجلس الإدارة	18.71	34.25	25.30	26.92	18.00	8.973	0.062
المسؤولية الاجتماعية	20.88	31.63	34.00	20.75	20.55	7.266	0.122
جميع المحاور	**17.33**	**35.81**	**33.10**	**23.38**	**18.75**	**12.654**	**0.013**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

من خلال الدارسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لا تتوفر لدى الشركات المدرجة بالبورصة مواقع إلكترونية خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين.

2- لا يتم الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤولياتها وصلاحياتها.

3- الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية لا تفصح عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4- الشركات المساهمة الفلسطينية لا تفصح في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

5- توجد فروق في مستوى الالتزام بنظام الافصاح المعدل بين القطاعات العاملة في بورصة فلسطين (قطاع الخدمات، قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار) والفروق لصالح قطاع البنوك والخدمات المالية.

6- عدم التزام الشركات المساهمة الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- ضرورة توفر موقع الكتروني لكل شركة مدرجة ببورصة فلسطين بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين.

2- ضرورة الإفصاح ضمن التقارير السنوية المعروضة على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة الفلسطينية عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤولياتها وصلاحياتها.

3- يجب ان تقوم الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية بالإفصاح عن المكافآت والمنافع والرواتب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4- يجب ان تفصح الشركات المساهمة الفلسطينية في مواقعها الإلكترونية عن سياسات الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

5- ضرورة التشديد من قبل القائمين على البورصة فيما يتعلق بضرورة وجود موقع الكتروني لكل شركة مدرجة بالبورصة والافصاح داخل الموقع الالكتروني عن البيانات المالية والغير مالية.

6- يفضل تكرار هذه الدراسة بعد فترة من ثلاث الى خمس سنوات لإعادة تقييم مستوى التزام الشركات بنظام الافصاح المعدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1- أبو طالب، يحيى محمد. **المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة لإعداد وعرض القوائم المالية الختامية ذات الاستخدام العام.** القاهرة، 2004.

2- أبو طالب، يحيى محمد. **نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية.** القاهرة، 2005.

3- توفيق، محمد شريف. **مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي، وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية.** 2002.

4- حماد، طارق عبدالعال. **موسوعة معايير المحاسبة.** الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

5- حماد، طارق عبدالعال. **التقارير المالية.** الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

6- حنان، رضوان حلوة. **مدخل النظرية المحاسبية،** دار وائل للنشر، 2001.

7- الخطيب، خالد. الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامه الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1). 2002.

8- رشيد، ناظم حسن. **دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية.** مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2011.

9- شاهين، علي عبدالله. **النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي.** غزة: مكتبة افاق للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

10- عبدالرحمن، أحمد رجب عبدالملك. **قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي: مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية،** 2009.

11- عبدالكريم، نصر. **تقييم تجربة الإدراج والإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه.** الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، 2007.

12- قنطقجي، سامر مظهر. **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي.** سوريا، حماة: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوريع والترجمة، 2012.

13- محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح. **دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية.** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر، ع 2، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- محمود، بكر إبراهيم ومهدي، نضال عزيز. **دور ومسؤولية مراقبي الشركات في العراق**، 2009.
15- المطيري، غزأي سبيل. **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية**، 2012.
16- معايير المحاسبة الدولية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. 2002.
17- المليجي، هشام حسن عواد. تقييم جودة التقرير المالي الالكتروني : دراسة اختبارية على القطاع المصرفي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – مصر، (2002)،
18- منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999.
19- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. **نظام الإفصاح المعدل**، 2012.
20- والي، محمد زيدان إبراهيم. **دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية**. الفكر المحاسبي – مصر، مج 17، عدد خاص، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية:

1- Aerts, walter, denis cormier, irene m. Gordon, and michel magnan. "performance disclosure on the web:an exploration of the impact of managers' perceptions of stakeholder concerns." the international journal of digital accounting research, vol. 6, 12 2006.

2- Ifac technical staff. Financial reporting on the internet. New york: international federation of accountants, 2002.

3- Khan, tehmina. "internet financial reporting: disclosure about compaies on websites." journal of business systems, governance and ethics, 2007.

4- Kumar, prof. Pramod, and mr. Shubhendu kumar jian. "corporate financial reporting on internet - a study of bse ssensex companies." pacific business review international, vol. 4, issue 3 , 2012.

5- Lymer, andrew, roger debreceny, glen l. Gray, and asheq rahman. Business reporting on the internet. London: international accounting standards committee, 1999.

6- Poon, pak-lok, david li, and yuen tak yu. "internet financial reporting." information systems control journal, vol.1, 2003.

7- Report, steering committee. Improving business reporting: insights into enhancing voluntary disclosures. Fasb, 2001.

8- Security and exchange commission: " Interactive Data to Improve Financial Reporting.", SEC, 2009.

9- Sharma, narendra. Web-based disclosures and their determinants:evidence from listed commercial banks in nepal. School of business and economics, elizabeth city state university, north carolina, usa: sciedu press, 2013.

10- Smith, barry, and pierce, aileen. "An Investigation of the Integrity of Internet Financial Reporting" the international journal of digital accounting research, Vol. 5, N. 9, 2005, pp. 47-78

11- Steering committee report. Electronic distribution of business reporting information. Fasb, 2000.

12- Trabelsi, samir. "the economic consequences of internet reporting" niagra falls, ontario, 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الإلكترونية:

- http://ar.wikipedia.org; 3.2015.
- http://highered.mheducation.com; 5.2015.
- http://www.consultasifrs.com; 7.2015.
- www.aecfkh.org; viewd june 2015.
- www.iasc.org.uk; 2.2015
- www.pcma.ps, 8.2014.
- www.pex.ps , 5/2014
- www1.wafa.ps; 5.2015.
- www.fasb.org; 2.2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

عدد الشركات المتداول أسهمها (49) شركة منهم شركتان موقوفتان عن التداول

مرتبة حسب عدد الأوراق المالية

الرقم	اسم الشركة	رمز الشركة
1	بنك القدس	QUDS
2	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI
3	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL
4	البنك الإسلامي العربي	AIB
5	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK
6	البنك التجاري الفلسطيني	PCB
7	البنك الوطني	TNB
8	التأمين الوطنية	NIC
9	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC
10	العالمية المتحدة للتأمين	GUI
11	العربية الفلسطينية للاستثمار	APIC
12	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PLAZA
13	العربية لصناعة الدهانات	APC
14	العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA
15	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	PID
16	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL
17	الفلسطينية للكهرباء	PEC
18	القدس للاستثمارات العقارية	JREI
19	القدس للمستحضرات الطبية	JPH
20	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG
21	المستثمرون العرب	ARAB
22	المشرق للتأمين*	MIC
23	المؤسسة العربية للفنادق	AHC
24	المؤسسة العقارية العربية	ARE
25	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبر وفيلات	NAPCO
26	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI
27	أبراج الوطنية	ABRAJ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	اسم الشركة	رمز الشركة
28	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR
29	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC
30	بنك فلسطين	BOP
31	بيرزيت للأدوية	BPC
32	ترست العالمية للتأمين	TRUST
33	جلوبال كوم للاتصالات	GCOM
34	دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE
35	دواجن فلسطين	AZIZA
36	سجاير القدس	JCC
37	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE
38	فلسطين لتمويل الرهن العقاري*	PMHC
39	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAE
40	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC
41	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO
42	فلسطين للتأمين	PICO
43	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO
44	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC
45	مصانع الزيوت النباتية	VOIC
46	مصايف رام الله	RSR
47	مصنع الشرق للالكترود	ELECTRODE
48	مطاحن القمح الذهبي	GMC
49	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	WATANIYA
	سهم الشركة موقوف عن التداول*	

المصدر: www.pex.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

الشركات حسب القطاعات

الرقم	رمز تداول	الاسم	القطاع	السوق
1	ABRAJ	أبراج الوطنية	خدمات	2
2	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	خدمات	1
3	PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق بلازا	خدمات	2
4	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية وأصل	خدمات	2
5	PEC	الفلسطينية للكهرباء	خدمات	2
6	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	خدمات	2
7	ARE	المؤسسة العقارية العربية	خدمات	2
8	GCOM	جلوبل كوم للاتصالات	خدمات	2
9	NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	خدمات	2
10	RSR	مصايف رام الله	خدمات	2
11	WATANIYA	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	خدمات	2
12	AIB	البنك الإسلامي العربي	بنوك وخدمات مالية	1
13	ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية	1
14	PCB	البنك التجاري الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية	2
15	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية	2
16	QUDS	بنك القدس	بنوك وخدمات مالية	2
17	TNB	البنك الوطني	بنوك وخدمات مالية	1
18	BOP	بنك فلسطين	بنوك وخدمات مالية	1
19	NIC	التأمين الوطنية	التأمين	2
20	AIG	المجموعة الاهلية للتأمين	التأمين	2
21	TIC	التكافل الفلسطينية للتأمين	التأمين	2
22	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	التأمين	2
23	TRUST	ترست العالمية للتأمين	التأمين	2
24	PICO	فلسطين للتأمين	صناعة	2
25	APC	العربية لصناعة الدهانات	صناعة	2
26	napco	الوطنية لصناعة الألمونيوم والبرفيلات	صناعة	2
27	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	صناعة	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	رمز تداول	الاسم	القطاع	السوق
28	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	صناعة	2
30	BPC	بيرزيت للأدوية	صناعة	2
31	AZIZA	دواجن فلسطين	صناعة	1
32	JCC	سجاير القدس	صناعة	2
33	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن	صناعة	2
34	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	صناعة	2
35	Electrocad	مصنع الشرق للالكتروكاد	صناعة	2
36	PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الأدوية	صناعة	2
37	GMC	مطاحن القمح الذهبي	استثمار	2
38	Aqariya	العقارية التجارية للاستثمار	استثمار	2
39	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	استثمار	2
40	PID	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	استثمار	2
41	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	استثمار	2
42	ARAB	المستثمرون العرب	استثمار	2
43	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	استثمار	2
44	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري عقارية	استثمار	2
45	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	استثمار	1
46	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار	استثمار	1
47	PALAQAR	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	خدمات	2
48	فلسطين لتمويل الرهن العقاري*			
49	PSE	سوق فلسطين للأوراق المالية	بنوك وخدمات مالية	2

سهم الشركة موقوف عن التداول*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3)
أسئلة قائمة فحص الإفصاح

الموقع الإلكتروني

1- هل يوجد للشركة موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين؟

2- هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة النظام الداخلي للشركة؟

3- هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة عقد التأسيس؟

4- هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة نبذة عن

أ- أعضاء مجلس الإدارة

ب-والإدارة التنفيذية وكبار المساهمين؟

5- هل يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة التقارير السنوية لآخر ثلاث سنوات على الأقل؟

أ- 2014 ب- 2013 ج- 2012

مجلس الإدارة

1- يتضمن التقرير السنوي للشركة قائمة

أ- بأسماء وأعضاء مجلس الإدارة.

ب-وموظفي الإدارة التنفيذية لدى الشركة مع بيان للمنصب الذي يشغله كل منهم ومدة شغله له.

2- هل يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن

أ- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

ب-وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان

ج-ومسؤوليتها وصلاحيتها؟

3- يظهر في التقرير السنوي للشركة طبيعة القرابة أو الصاهرة بين بين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

4- يظهر في التقرير السنوي للشركة بيان بالمراكز القيادية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة لدى أي شركة أخرى.

5- يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن ما إذا قد تم اشهار إفلاس أي عضو مجلس إدارة أو أي من موظفي الإدارة التنفيذية أو أية دعوة رفعت ضده أو حكم قد صدر بحقه وذلك خلال السنوات الخمس الماضية.

6- يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصلٌ يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن سياسة تحديد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة لأعضاء المجلس.

8- يظهر في التقرير السنوي للشركة كشفٌ مفصل يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها موظفو الإدارة التنفيذية أو المكافآت أو البدلات أو المزايا العينية أو القروض، يتضمن الكشف اسم كل واحد منهم.

المسؤولية الاجتماعية:

1- يوضح التقرير السنوي للشركة مساهمة الشركة في خدمة

أ- البيئة.

ب-والمجتمع المحلي، وفي حالة عدم وجود نشاط للشركة في مجال المسؤولية المجتمعية فيتم الإفصاح عن ذلك.

2-

أ- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية

ب-مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها

3- هل يتضمن التقرير السنوي للشركة

أ- أعمال الشركة

ب- وأعمال أي شركة حليفة

ج- أو تابعة لها؟

4- هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التغير الذي طرأ على أعمال الشركة لمدة سنتين ماليتين أو أقل، كالاندماج أو التصرف في إحدى موجودات الشركة الاساسية أو تقديمها خدمات أو منتجات جديدة؟

5- هل يتضمن التقرير السنوي للشركة التوجهات الحالية والمستقبلية ذات الصلة بتطوير أعمال الشركة خلال السنة الحالية والقادمة؟

6- هل يوضح التقرير السنوي للشركة ما إذا كانت أعمال الشركة موسمية؟

7- يظهر في التقرير السنوي للشركة مجموع المبيعات والدخل لسنتين ماليتين على الأقل رتبة حسب نشاط الشركة؟

8- يظهر في التقرير السنوي للشركة وصف للقوانين الفلسطينية أو الاجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يكون لها، وبالقدر الذي تعلمه الشركة أثر مادي على أعمال الشركة أو منتجاتها أو خدماتها، أو على قدرتها التنافسية؟

9- يظهر في التقرير السنوي للشركة مدى اتباع تعليمات الحوكمة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com